

واقع عمل الأطفال في المجتمع الجزائري

أ. بن زينب أم السعد
أستاذة مساعدة بقسم علم الاجتماع
جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله

ملخص:

يعتبر عمل الأطفال تجل من تجليات التغير الاجتماعي الذي تعرض له المجتمع الجزائري، والذي أصبح يعاني من اللامعيارية، الأمر الذي جعل بعض مؤسساته الاجتماعية عاجزة عن إشباع حاجات أفرادها خاصة الأطفال مما دفعهم إلى ممارسة العمل من أجل إشباع حاجاتهم المتنوعة رغم صغر سنهم.

الكلمات المفتاحية:

عمل الأطفال؛ اللامعيارية؛ التغير الاجتماعي

Résumé :

Le travail des enfants est une manifestation du changement sociale qu'a connue la société algérienne, cette dernière souffre désormais de l'anomie-, qui a rendu certaines de ses institutions sociales incapables de satisfaire les besoins de ses membres, en particulier les enfants, ce qui les a poussés à travailler pour satisfaire leurs divers besoins malgré leur jeune âge

Mots clés :

Le travail des enfants; Anomie; Changement sociale

مقدمة الدراسة:

رغم الوعي العالمي بأهمية مرحلة الطفولة ورغم الإدراك التام بضعف هذه الشريحة من الناحيتين البدنية والنفسية، إلا أنها تعاني من انتهاك حقوقها وتهميش حاجاتها وتعرضها للاستغلال في كثير من المجتمعات، ومن بين مظاهر الاستغلال الأكثر بروزا إقحامها في مجتمع البالغين بممارسة العمل دون أي حماية إذ أصبح عمل الأطفال يشكل واقعا اجتماعيا خطيرا يهدد حاضر المجتمعات ومستقبلها، نظرا لما يحدثه من آثار على الطفل العامل وعلى أسرته وعلى المجتمع ككل. ويعتبر المجتمع الجزائري واحد من هذه المجتمعات يعرف انتشارا ملحوظا لعمل الأطفال خاصة في ظل الظروف الاجتماعية الصعبة التي أفرزتها التحولات الاجتماعية والاقتصادية والتي أحالت معظم المؤسسات الاجتماعية إلى مؤسسات لا وظيفية، وأول هذه المؤسسات الأسرة، حيث أصبحت الكثير من الأسر الجزائرية عاجزة عن إشباع كل حاجات أفرادها وحتى المدرسة لم تعد تستجيب لحاجات أفرادها في ضمان نصيب شغل، ناهيك عن عجز مؤسسات التكوين في استيعاب كل الأطفال المتسربين مدرسيا، إضافة إلى غياب الدور الفاعل لمؤسسات المجتمع المدني في هذا المجال.

وفي هذا السياق برز عمل الأطفال في المجتمع الجزائري كواقع يستدعي دق ناقوس الخطر، والبحث عن أهم محدداته ضرورة اجتماعية للحد من انتشاره، لأنه جريمة اجتماعية، وانحراف قانوني، فالطفل في هذه المرحلة العمرية يكون بحاجة إلى عناية صحية ونفسية، وتربوية، تكفلها له الأسرة والمدرسة، وغيرها من المؤسسات الاجتماعية المتخصصة، حتى ينمو بشكل سليم ويصبح فردا فاعلا في المجتمع.

ولما يزعج بالطفل في مجتمع البالغين ويدفع به لممارسة العمل في سن مبكر، حيث ينعدم الأمن والنظام، تنتهك طفولته ويستغل جهده، ويتحول من معال إلى معيل، فتصبح له هموم ومتاعب تفوق قدراته النفسية والبدنية.

وباعتبار أن العمل يمثل قيمة اجتماعية، عمل الأطفال في مراحل تاريخية سابقة ولكن ارتفاع عددهم في السنوات الأخيرة بشكل ملفت للانتباه، وأصبح عملهم ظاهرة بارزة في المجتمع الجزائري، حيث تشير التقديرات إلى وجود حوالي 500.000 طفل يعملون في مجالات مختلفة¹ فئة كبيرة منهم يدفعون ثمن قساوة ظروفهم المعيشية، فالظرف الاقتصادي والاجتماعي الصعب الذي يعيشه المجتمع الجزائري جعل الكثير من الأسر تعاني من انعدام الدخل أو من انخفاض قيمته، نتيجة انتشار البطالة والفقر والتفكك الأسري، بسبب التسريح الجماعي للعمال، والذين أغلبهم أرباب أسر في إطار عملية الخوصصة، إضافة لانخفاض القدرة الشرائية نظرا للارتفاع المستمر لأسعار المواد الاستهلاكية الضرورية التي تراجعت الدولة عن تدعيمها، و عدة عوامل أخرى. كل هذا جعل بعض الأسر عاجزة عن تلبية حاجات أفرادها خاصة بعد أن تحولت التركيبة الاجتماعية إلى نواتات أسرية متفرقة وغير متضامنة، هذا ما قد يدفع الطفل إلى ممارسة عمل ما لمساعدة أسرته على العيش حتى لو كان يزاول تعليمه.

¹ - Ministère de la solidarité nationale et de la famille. 1999, P 117.

وبممارسة الطفل العمل في سن مبكر بسبب تعرضه للتسرب من المدرسة، ويكون دافعه لممارسة العمل حسب السبب الذي أدى به إلى التسرب، فبالنسبة للذي تسرب من المدرسة بسبب ظروف أسرته المادية التي لم تسمح له بمواصلة تعليمه في هذه الحالة قد يتجه لممارسة العمل من أجل التفرغ لمساعدة أسرته، وبالنسبة للطفل الذي تسرب بسبب فشله في التعليم فقد يتجه نحو ممارسة العمل لملاً وقت الفراغ، لعدم وجود مؤسسات متخصصة تعيد إدماجه وتتيح له تكويناً مهنياً وأما بالنسبة للذي تخلى عن المدرسة بمحض إرادته، فتجه لممارسة العمل لتصوره بأن العمل هو الذي يسمح له بالارتقاء في سلم النشاط الاقتصادي ويحقق له الرفاه الاجتماعي وليس التعليم. كما أن التنشئة الاجتماعية التي يتلقاها الطفل في أسرته تلعب دوراً كبيراً في اتجاهه نحو ممارسة العمل المبكر خاصة لما يكون المستوى التعليمي للأب متدني والذي ينعكس على نوع العمل الذي يمارسه، وبما أن الطفل يميل إلى تقليد الأب باعتباره مثله الأعلى قد يمارس العمل في سن مبكر، إضافة إلى أن الأسر التي ينخفض فيها المستوى التعليمي تعتبر العمل المبكر مهارة اجتماعية، فتهتم بالدخل الذي يجنيه الطفل أكثر من اهتمامها بتحصيله الدراسي وتعطي قيمة ومكانة اجتماعية كبيرة للفرد العامل وبالتالي قد يمارس الطفل العمل سعياً منه للحصول على مكانة اجتماعية في أسرته.

مفهوم العمل:

احتل مفهوم العمل مكانة هامة وبارزة في الفكر الاجتماعي وتمثل ذلك في تفكير الفلاسفة والمفكرين والعلماء الذين انطوت أفكارهم على الرغبة في الإصلاح، حيث "عرف تاريخ الفكر الاجتماعي مفكرين نادوا بتخطيط عالم مثالي يتم فيه توزيع العمل على أساس القدرات والمواهب والاستعدادات الفردية، وهؤلاء كانوا خياليين للدرجة التي تلاشت معها فلسفاتهم المثالية أمام سيطرة العلم الذي نقل الفكر الإنساني في القرن العشرين إلى عالم اليقين "الزيات، ك. 2001، ص 10).

وينظر علماء الاجتماع إلى العمل باعتباره "ظاهرة عامة في حياة الإنسان والمجتمع، والعمل سمة هامة يتميز بها الأفراد والجماعات في كل المجتمعات الإنسانية باعتباره يمثل مظاهر السلوك اليومي الذي تدور حوله كافة الأنشطة الإنسانية في المجتمع، وهو أسلوب من أساليب معيشة الإنسان بهدف تحقيق غايات الفرد والجماعة" (الزيات، ك. (أ). 2001، ص 11).

ونظر ابن خلدون إلى العمل باعتباره "القيمة الأساسية للإنتاج، واهتم بالبحث عن قيمة العمل من الجانبين المادي والمعنوي، وارتباطهما بقيم الدين والأخلاق، وعلاقتها بالمكانة والهيبة المهنية التي يتمتع بها الأفراد، في حياتهم المهنية، كما رفض القيم السلبية التي ارتبطت بمفهوم العمل" (بن خلدون، ع: ص 18) حيث يرى أنه "لولا العمل لما حصلت قيمة السلعة... و أن قيمة الأشياء تعود إلى العمل المبذول في إنتاجها... و الكسب هو قيمة الأعمال البشرية... و لا بد في الرزق من سعي وعمل، فإذا زادت الأعمال بين الناس، زادت قيمته... فالعمل هو المعيار الأساسي للقيمة، وقيمة المنتجات تتحدد انطلاقاً من كمية العمل اللازمة لإنتاجها وهذه المقولة نجدتها موضوع اهتمام كل من آدم سميث، وريكاردو، ورود برتوس، وبصورة خاصة لدى ماركس وأنجلز، في أواسط القرن 19 (بيضون، ت. 1994: ص 8).

مفهوم الطفل:

الطفل هو إنسان في أولى مراحل حياته، يحتاج للحماية والرعاية، لينمو بشكل سليم، وتسمى هذه المرحلة، "مرحلة الطفولة" والتي خلالها تتشكل شخصية الطفل، ولقد اختلف العلماء في تحديد معنى الطفولة، وإن كان هناك تقارب في رأي علماء الاجتماع، وعلماء النفس الذين قسموا الطفولة إلى مراحل زمنية، تتميز كل مرحلة عن غيرها من حيث النمو العضوي والنفسي والسلوكي والاجتماعي، مع وجود فروق فردية ترجع لاختلاف ظروفهم الخاصة التي يتعرضون لها أثناء مراحل النمو المختلفة.

* فعلماء الاجتماع يرون بأن طور الطفولة يتحدد استنادا إلى نوع العلاقات بين الطفل والمحيطين به، والذين يتم التفاعل بينهم، ويتزعم تالكوت هذا الرأي، حيث يرى: "أن الانتقال من طور الطفولة إلى طور الرشد أشبه بتطور المجتمعات من مرحلة البساطة والبدائية إلى مرحلة التعقيد، والتراكم والتماسك العضوي، أي تحول علاقات الشخص مع الموضوعات الاجتماعية من البساطة إلى التعقيد كلما كبر واتسعت علاقاته" (فرح، م. 1993: ص 18)

كما بين بارسونز أن "شخصية الطفل نسق، وربط بين أطوار نمو شخصية الطفل وبين تغير الأنساق الاجتماعية، وبالتالي ربط بين أشكال سلوك الطفل والراشد، وبناء الأنساق الاجتماعية التي يتفاعل معها الشخص في أطوار النمو" (فرح، م. 1993: ص 127)

أما علماء النفس فيرون "أن عملية نمو الشخصية هي عملية نفسية توضح دعامتها في طور الطفولة ويرتبط كل طور بمواضيع جسدية" (فرح، م. (ب) 1993: ص 18)

ويكاد يتفق علماء الاجتماع وعلماء النفس على أن "الطفولة تبدأ من لحظة الميلاد حتى إتمام العام الثاني عشر" ومراحل الطفولة هي:

1- مرحلة الطفولة المبكرة، وتبدأ من الميلاد حتى سن السادسة

2- مرحلة الطفولة المتأخرة، وتبدأ من سن السادسة حتى سن الثانية عشرة "زهرا، ح. 1977: ص 121).

وتتميز كل مرحلة من مراحل الطفولة بسمات مميزة، لها متطلباتها الاجتماعية، والنفسية.

يتضح أن كثيرا من علماء الاجتماع، وعلماء النفس حددوا الطفولة بأنها حتى سنائي عشر عاما، إلا أن الرؤية القانونية تختلف، "وتمتد فيها مرحلة الطفولة إلى سن الثامنة عشرة عاما" (مصطفى، ع و كريم، ع. 1996: ص 94)، أي يضم فيها مرحلة الطفولة مع المراهقة رغم اختلاف السمات النفسية والاجتماعية والجسمية لكلتا المرحلتين.

وفي بحثنا هذا تم تحديد مفهوم الطفل على أنه الطفل العامل الذي يتراوح عمره بين 10 و 15 سنة، حيث تم تحديد سن 10 سنوات كأدنى سن من أجل أن يتمكن الطفل من فهم الأسئلة والإجابة عنها، وتم تحديد سن 15 سنة كأقصى سن، لأن التشريع الجزائري لا يسمح للأطفال الذين لم يتجاوزوا سن السادسة عشر بالعمل، إضافة إلى أن مرحلة التعليم الإجباري حتى سن الخامسة عشر.

عمل الأطفال:

هو " مجموعة النشاطات الاقتصادية التي تفقد الطفل طفولته وتؤثر على نموه النفسي والفيزيولوجي والاجتماعي كما تؤثر على تعليمه في حالة مزاولته التعليم فقد تعرضه للتسرب المدرسي .

P.:Boucharef,K.2004

هو تلك النشاطات التي يمارسها القاصرين سنا والتي يعاقب عليها القانون ومن بين الأنشطة التي يمارسونها: أنشطة ذات طابع تجاري وأخرى ذات طابع حرفي وأخرى ذات طابع فلاحي، وفي مجملها تضر بصحة الطفل ونموه.

ظاهرة عمل الأطفال في المجتمع الجزائري:

لقد انتشرت ظاهرة عمل الأطفال في المجتمع الجزائري كباقي المجتمعات النامية، ولكن بالرغم من أن عمل الأطفال كان موجود في مراحل تاريخية سابقة في إطار العائلة، ولكن كان يعتبر وسيلة إدماج واستراتيجية تعلم، للحصول على مكانة اجتماعية في الجماعة، وكذلك خلال المرحلة الاستعمارية عمل الأطفال من أجل مساعدة أسرهم الفقيرة، إلا أن عملهم لم يكن يشكل ظاهرة، ذلك أنه كان يعتبر نمط ثقافي يميز كل فئات المجتمع فكل الأطفال كانوا يعملون تحت إشراف عائلاتهم، سواء كان ذلك في المدينة أو في الريف، إضافة إلى كون مجالات عملهم لم تكن تشكل خطرا على نموهم. ولكن في السنوات الأخيرة استفحلت الظاهرة وظهرت بشكل ملفت للانتباه ومثير للجدل، نظرا لاقترام الأطفال بمجالات تهدد نموهم وتعيق تعليمهم، وذلك رغم حضر التشريع الجزائري لعمل الأطفال، والتي تزامنت مع التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفها المجتمع الجزائري.

وللتوسع أكثر في مميزات الظاهرة في المجتمع الجزائري سوف نحاول إعطاء لمحة تاريخية عن الظاهرة في الجزائر وحجمها في الوقت الحالي وكذا المجالات التي اقتحمها الأطفال ونوضح الإطار التشريعي لها ثم نتعرف على علاقة التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها المجتمع الجزائري بانتشار ظاهرة عمل الأطفال في الجزائر.

لمحة تاريخية عن ظاهرة عمل الأطفال في المجتمع الجزائري:

ظاهرة عمل الأطفال ليست بالظاهرة الجديدة على المجتمع الجزائري، بل تضرب بجذورها في أعماق التاريخ، فخلال المرحلة الاستعمارية، كان أغلب أفراد المجتمع يعانون الفقر والجوع، حيث تميزت هذه الفترة " بانخفاض متزايد للمردود، وتزايد عدد السكان، فكمية الحبوب التي كان يتصرف بها كل مواطن جزائري انخفضت في الفترة 1878-1948 من 6 إلى 3 قنطار في السنة" (عدي، هـ . 1983: ص 93).

إضافة إلى انتشار الأمية، حيث كان التعليم مقتصرًا على فئة قليلة من الأطفال الجزائريين " نتيجة تطبيق القوانين المتعلقة بالتعليم العمومي الفرنسي بموجب المرسوم المؤرخ في 13-02-1883 في عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة، كما أغلقت السلطات الفرنسية أزيد من ألف مدرسة (زرهوني، ط. 1993: ص 11).

ورفضت إنشاء مدارس لتعليم الأطفال الجزائريين حيث أعلنت عام 1880 بأنه " من الحمق أن يستفيد الأطفال من التعليم في مدرسة وضعت لأشخاص ينتمون لحضارة، لا لأشخاص بائسين متأخرين حاربهم وشاركوا في ثورات نظمت ضدهم" (زرهوني، ط. 1993: ص 16).

ونتيجة لهذا الإعلان قرر الشعب الجزائري مقاطعة المدرسة الفرنسية وعدم تسجيل أطفالهم بها لأنها لا ترم إلى تحقيق أهدافه ولا تلائم تقاليده، سيما تلك المدارس التي يشرف عليها مسيحيون والتي تحمل طابع تبشيري، وهكذا وبعد قرن وربع قرن من احتلال الجزائر ومع "اندلاع الثورة المسلحة عام 1954 وصلت نسبة الأمية إلى 91%" (زرهوني، ط. 1993: ص 12).

وفي ظل هذه الظروف السيئة التي خلقها الاستعمار الفرنسي، دفعت العائلة الجزائرية أطفالها إلى العمل من أجل مساعدتها على تحصيل لقمة العيش من جهة، وكبديل عن مدرسة أغلقت في وجوههم وحرموها من مقاعدها من جهة ثانية.

وكان الأطفال المقيمين في الأرياف يساعدون عائلاتهم في النشاطات الفلاحية "كخدمة قطعة الأرض الصغيرة التي يمتلكونها، أو بالعمل في المساحات الواسعة التي يمتلكها المعمرين"

20: Ministère de la solidarité nationale et de la famille. 1999

وكان الأطفال المقيمين في المدن يعملون كذلك من أجل مساعدة عائلاتهم حيث كانوا يمارسون نشاطات مختلفة، كبيع الصحف، وتلميع الأحذية، ومسح زجاج السيارات، وتحميل مشتريات المعمرين من السوق إلى منازلهم، وغيرها من النشاطات.

وبعد نهاية المرحلة الاستعمارية وحصول الجزائر على استقلالها، تبنت سياسة تنموية شاملة، كان أحد أولوياتها التعليم، حيث أقره الدستور الجزائري في المادة 53 من القانون الأساسي، كما نص على أن "التعليم الأساسي إلزامي ومجاني لكل الأطفال.

(مانع، ع . 1996)

وخلال هذه الفترة أجهت الجزائر إلى بناء البنية التحتية للاقتصاد الوطني واعتمدت في ذلك على بناء جهاز إنتاجي يقوم على قاعدة صناعية عصرية تخدم مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني خاصة قطاع الفلاحة، وتمركزت هذه الأخيرة في المدن والمناطق الحضرية الكبرى، هذا ما أدى إلى انتقال عشوائي لكثير من العائلات الريفية صوبها حيث "سجل حوالي 600000 مهاجر من المناطق الريفية نحو المناطق الحضرية خلال الفترة الممتدة بين 1962 و 1966، وجاء هذا كرد فعل للتوفر المفاجئ للسكن ومناصب الشغل بعد مغادرة المحتل الفرنسي" (وزارة التخطيط، 1980: بدون ترقيم). "فارتفعت نسبة الساكنين في المناطق الحضرية من 32% عام 1967 إلى 42% عام 1978" (وزارة العمل والحماية الاجتماعية. 2000: ص 10).

واستمرت هذه النسبة في الارتفاع، إلى أن حدث اختلال في التوازن، فتقلص بذلك عدد مناصب الشغل وعدد السكنات. فانخفض المستوى المعيشي لكثير من العائلات الجزائرية خاصة العائلات النازحة من الريف التي كانت تعتمد بصفة مطلقة في معيشتها على الأرض والفلاحة وهذا ما لم يتوفر لها في المدن، فأصبحت عاجزة عن توفير حاجياتها الضرورية وهكذا وفي هذه الظروف اعتمدت بعض العائلات الجزائرية الفقيرة على عمل أطفالها، من أجل مساعدتها على

تحسين ظروفها المعيشية، وتوفير بعض حاجاتها الضرورية ولكن عددهم كان قليل وكانوا يمارسون نشاطات تتم في أغلب الأحيان في إطار العائلة وفي السنوات الأخيرة، ومع تنامي القطاع غير الرسمي، والذي يشكل "البوتقة التي يتولد فيها عمل الأطفال بجميع أشكاله بما فيها أشكال الاستغلال المحظورة "

P 117): 1999.(Ministère de la solidarité nationale et de la famille

ارتفع عدد الأطفال العاملين وأصبح عملهم ظاهرة بارزة في المجتمع وهذا ما يكشف عن وضع خطير في المجتمع الجزائري.

حجم ظاهرة عمل الأطفال في المجتمع الجزائري:

على غرار ما يجري في بلدان العالم النامي بصفة عامة، وبلدان العالم العربي على وجه الخصوص، تعاني الجزائر من تفاقم ظاهرة عمل الأطفال خاصة في السنوات الأخيرة، حيث أن عدد الأطفال العاملين في سن لا يسمح به القانون في تزايد مستمر، وهذا ما تؤكدته المشاهدة اليومية للأطفال المنتشرين في الأسواق اليومية والأسبوعية، وفي محطات الحافلات وعلى الأرصفة وفي الساحات العامة وحتى في أماكن تجميع القمامة والتي تحولت إلى معمل لهم، ولأسباب مختلفة يزرع بالطفل في عالم الكبار، لممارسة أعمال أقل ما يقال عنها أنها شاقة وتحرمهم من التمتع بطفولتهم ولا يمكن ضبط الحجم الفعلي للظاهرة وما الإحصائيات التي تقدر عدد الأطفال العاملين في الجزائر، إلا غيض من فيض، فالعدد الحقيقي لا يمكن تحديده نظرا لصعوبة وعمق الظاهرة وكذا تعدد أشكال العمل التي يمارسونها، ولكن رغم ابتعاد هذه الإحصائيات عن الواقع إلا أنها تقرب نوعا ما الصورة، حيث تشير تقديرات وزارة التضامن الوطني والعائلة بأن "عدد الأطفال العاملين بالجزائر بلغ حوالي 500000 طفل عامل، أي ما يعادل 5% من مجموع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين خمسة و18 سنة.

(FOREM). (02 P 2005).

وتشير إحصائيات اللجنة الملاحظة لحقوق الطفل "D.D.E" بأن "هناك أكثر من 13000 طفل مجبر على العمل بسبب الفقر حيث يعملون خارج أوقات الدراسة" (وزارة العمل والحماية الاجتماعية، 2000: ص 5).

أهم المجالات التي يعمل بها الأطفال في المجتمع الجزائري:

اقتحم الطفل في الجزائر مجالات عدة، تختلف تماما عن المجالات التي يعمل بها الطفل العربي حيث تنتمي في أغلبها إلى القطاع غير الرسمي، فحسب وزارة العمل والحماية الاجتماعية فإن "الطفل يعمل بنسب ضعيفة في مجال الفلاحة وكذا مجالي التجارة والحرف، إضافة إلى مجال الخدمات الصغيرة كتوزيع الصحف وبيع المستهلكات وغيرها"

(Schlemmer, 100, 101, 102 P)

وهناك مجالات أخرى يعمل فيها الطفل في الجزائر، لم يرد ذكرها في تصنيف الباحث جيلالي صاري ولا في تحديد وزارة العمل والحماية الاجتماعية وهي مجال العمل تحت غطاء التريص أو التدريب في ورش تصليح السيارات وورش النجارة

وغيرها، إضافة إلى العمل الموسمي في الزراعة كحجي المحاصيل، وكذلك العمل في جمع النفايات المنزلية كالمواد المعدنية والبلاستيكية وإعادة بيعها، والخدمة المنزلية بالنسبة للأطفال الإناث.

وهي في الغالب نشاطات استغلالية لا تتناسب وإمكانات الأطفال الصحية والبدنية والنفسية

الإطار التشريعي لظاهرة عمل الأطفال في الجزائر:

"وضع التشريع الجزائري منذ الاستقلال أحكاما مشددة بالنسبة لعمل الأطفال بحيث منع منعاً باتاً أن يعمل الأطفال تحت سن الستة عشر سنة، فسواء تعلق الأمر بالقوانين التي كانت تطبق على القطاع الخاص أو على ما كان يسمى بالقطاع الاشتراكي فإن نفس القاعدة كانت سائدة مع التشديد على القطاع الخاص" (حسين، م، 1980: ص55)، أما تشريعات القطاع الخاص، فكانت "تمنع تشغيل من يقل سنه عن 16 سنة وتمنح العمال الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و21 عاما نفس الحقوق التي تعود لعمال من أصنافهم المهنية كما تجبر صاحب العمل على أن يسهر على حسن أخلاق المستخدمين الصغار وإعلام والديه والممثلين لهم عن أحوال مرضهم أو غيابهم أو كل واقعة من شأنها أن تستدعي تدخلهم، كما كانت تنص على عدم جواز في أي حال تخفيض أجور العمال الصغار أو تنحيهم من التصنيف المهني 2003:(Recueil des textes législatifs et réglementaires, P 16-17).

بسبب سنهم. ونلاحظ في هذا الصدد أن قوانين القطاع الخاص، ورغم تشديدها على احترام سن 16 سنة غير أنها أشارت إلى استثناءات خاصة بمنحها وزير العمل بالنسبة لبعض الاستخدامات المؤقتة والمحددة المدة، وكان يقصد في الغالب النشاطات الفلاحية الموسمية.

التحولات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الجزائري وعلاقتها بظاهرة عمل الأطفال:

لقد عرف المجتمع الجزائري تحولات اجتماعية عميقة، نتيجة ظهور حركة التصنيع والحضرية، وانتشار العمل المأجور، فنشأت المدن، وظهر طابع مختلف للحياة الاجتماعية لم تألفه المجتمعات التقليدية هذا ما كان أثره عميقا على العائلة، إذ أصبحت عبارة عن نواتات أسرية متفرقة، ينعقد فيها التواصل الاجتماعي والتوافق العلائقي، كما فقدت في ظل هذه التحولات معظم وظائفها، وأصبحت عاجزة عن أداء بعض الوظائف الأخرى ولعل أهمها الوظيفة الاقتصادية، إذ لم تعد قادرة على تلبية كل حاجات أفرادها، خاصة في ظل غياب التضامن العضوي والتماسك العائلي الذي كان سائدا في العائلة التقليدية ذات النسق القرابي الواحد.

كما شهد تحولات اقتصادية هامة كانت بتحوله من النظام الموجه إلى النظام الليبرالي، الأمر الذي أفرز عدة أزمات لكون أن الجانب التشريعي لم يكن يلي إطلاقا الحاجة الاجتماعية الاقتصادية التي أحالت المجتمع للانتقال من نظام إلى آخر، ومن تلك الأزمات الأزمة الاقتصادية والتي كانت بتخلي الدولة عن تسيير الاقتصاد وتراجعها عن سياسة التوظيف العمومي واعتمادها سياسة رأسمالية الدولة، هذا ما جعلها تفكر فقط في المشاريع التي تحقق راحة لصناديقها المالية والتأمينية وهذا ما تسبب في ارتفاع معدلات البطالة خاصة بطلالة أرباب الأسر الذين تم تسريحهم نتيجة خصوصية المؤسسات العمومية وإفلاس بعض الشركات التي عجزت عن المنافسة وانتشار القطاع غير الرسمي (غير المهيكّل)

والأزمة السياسية والتي حدثت بالانتقال من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية الحزبية، وهذا ما خلق أزمة أمنية، دامت عشرية كاملة من سنة 1990 إلى سنة 2000 والتي تسببت في تدمير المؤسسات الاقتصادية العمومية وهذا ما ساهم في ارتفاع معدلات البطالة خاصة بالنسبة لأرباب الأسر ونزوح العائلات من الأرياف نحو المدن بحثا عن الأمن هذا ما جعلها تفقد مصادر رزقها خاصة وأن أغلب العائلات الريفية كانت تحقق نوعا من الاكتفاء الذاتي ذلك أنها كانت تعتمد في عيشها على زراعة الأراضي وتربية الحيوانات، وهكذا أصبحت هذه العائلات تعاني من البطالة والفقر وغيرها من المشاكل كأزمة السكن وغيرها، إضافة إلى التفكك الأسري من خلال قتل أرباب الأسر وهكذا فقدت الكثير من الأسر الجزائرية معيها سواء كان الأب أو الابن.

هذا ما انعكس سلبيا على المجتمع وعلى مؤسساته الاجتماعية خاصة الأسرة والمدرسة، فالأسرة أصبحت عاجزة عن أداء وظيفتها الاقتصادية، إذ وجدت نفسها وحيدة تواجهها صعوبات المعيشة، فلم تعد قادرة على تلبية كل حاجات أفرادها من غذاء وكساء وعلاج وتعليم... هذا ما اضطر العديد منها إلى الاستعانة بأطفالها من أجل مساعدتها رغم صغر سنهم خاصة تلك التي تعاني من انعدام الدخل أو من انخفاضه، سواء كانوا يزاولون تعليمهم، أو كانوا متسربين من المدرسة وبالتالي يصبح العمل في هذا النوع من الأسر مصدرا حيويا لمنح المكانة الاجتماعية نظرا لما يوفره الطفل العامل من دخل إضافي لميزانية الأسرة.

وكذلك المدرسة أصبحت عاجزة عن أداء وظيفتها، فلم تعد قادرة على تلبية حاجة أفرادها من الحصول على منصب شغل وهذا ما تسبب في تراجع القيمة الاجتماعية للعلم والتعليم كونه لا يضمن الارتقاء في سلم النشاط الاقتصادي وبالتالي صار لا يحقق الرفاه الاجتماعي في حين أصبح النشاط الاقتصادي المريح، وغير المقنن يحظى بمكانة اجتماعية لأنه يتيح لمن شاء ومتى شاء الارتقاء في سلم النشاط الاقتصادي، والأمثلة الشعبية كقيلة بتبيان ذلك مثلا: اللي قرا واش دار، اللي قرا بكري، أعطيه ولي فاهم لاه لا قرا، المدرسة لا تطعمني خبزا، وغيرها من الأمثال التي تشجع العمل وتنقص من قيمة العلم والتعلم، وهذا ما يساهم في ارتفاع نسب التسرب المدرسي خاصة، وأن ذوا الشهادات الجامعية يعانون من البطالة.

وفي ظل عجز كل من الأسرة والمدرسة عن أداء وظيفتهما في تلبية حاجات أفرادهما، برزت عدة انحرافات اجتماعية منها ظاهرة عمل الأطفال، حيث يتجه الطفل لممارسة أي عمل، في سن مبكر، من أجل إشباع حاجته التي لم تلي من خلال الأسرة والمدرسة خاصة بغياب الدور الفاعل لجمعيات المجتمع المدني، ومؤسسات التكوين المهني التي لا تتيح الفرصة للأطفال المعوزين والفقراء التمدد والتدريب من الاستفادة من برامج تكوينية متخصصة، تسمح لهم باحتراف مهنة، تجنبهم التفكير في ممارسة العمل منذ سن مبكر.

وخلاصة القول، إن التحولات التي تعرض لها المجتمع الجزائري خلال السنوات الأخيرة تجلت آثارها السلبية بوضوح على العديد من الأسر الجزائرية ومن خلالها الأطفال.

خاتمة:

تعتبر ظاهرة عمل الأطفال من الظواهر الاجتماعية المعقدة والتي بدأت تتوسع في المجتمع الجزائري إذ سجلت خلال السنوات الأخيرة بروزا ملحوظا، حيث ارتفع عدد الأطفال العاملين وتنوعت مجالات عملهم إذ ظهرت مجالات لم تكن موجودة سابقا وكل ظاهرة تنمو في أحضان القطاع غير الرسمي، وهذا ما أعجز التشريعات القانونية عن حصرها ومنع توسعها.

ومعالجة الظاهرة لا يقتضي سن النصوص التشريعية بقدر ما يقتضي التعمق في الظاهرة وتحليل محدداتها، ذلك أنما ظاهرة متشعبة إلى محددات مختلفة اقتصادية، تعليمية، اجتماعية متداخلة فيما بينها وحسب ما توصلت إليها الدراسة فإن المحدد الاقتصادي هو محرك باقي المحددات في أغلب الأحيان وإن تعددت المحددات وتنوعت إلا أن الهدف والمسعى من الممارسة المبكرة للعمل مشترك بين كل الأطفال سواء كانوا يزاولون تعليمهم أو متسربين من المدرسة، ألا وهو إشباع حاجاتهم وحاجات أسرهم وإذا كانت معرفة محددات الظاهرة تساهم في معالجتها فإن معرفة الآثار المترتبة عنها يساهم في تفعيل تلك المعالجة على أرض الواقع، نظرا لخطورتها فهي لا تعود بالضرر على الطفل العامل وأسرته فحسب بل يمتد ضررها ليشمل المجتمع بصفة عامة، ذلك أنما تشكل مدخل للمشاكل الاجتماعية كثيرة تأت في مقدمتها الجريمة والانحراف، فالزج بالطفل منذ سن مبكر في مجتمع البالغين يدفعه لاكتساب سلوكيات ذلك المجتمع بشكل طبيعي كما أن حصوله على مدخول تقديري في هذا السن يعرضه للخطر خاصة أن أغلب الأطفال العاملين ينتمون إلى مرحلة المراهقة، وهكذا فإن خطورة الظاهرة لا تهدد الحاضر فقط بل تهدد الحاضر والمستقبل.

لذلك لا بد على المجتمع أن يضع سياسات مستقبلية للحد من تفشي الظاهرة على المدى البعيد بالقضاء على مشكل البطالة ومن خلالها تقليص نسبة الفقر، إضافة إلى تفعيل النصوص القانونية في الواقع الاجتماعي، بمعاينة الطرف الذي يدفع الطفل إلى ممارسة العمل قبل تجاوز السن القانوني، سواء كانت الأسرة أو أرباب العمل، وإنشاء مراكز تكوينية تتكفل بالأطفال الذين يتسربون مبكرا من المدرسة، وإعطاء التعليم الجدوى الاقتصادية حتى يسترجع مكانته الاجتماعية، وأن يضع برامج تتكفل بالأطفال العاملين وأسره من أجل حمايتهم ورعايتهم على المدى القريب لأنهم يعانون الحرمان من التمتع بمرحلة الطفولة ناهيك عن معاناتهم في الأسرة ومكان العمل.

قائمة المراجع:

- 1- ابن خلدون، عبد الرحمان، نقلا عن محمد الزيات، كمال. 2001، علم الاجتماع المهني، الأسس النظرية والمنهجية: دار غريب للطباعة، والنشر والتوزيع، القاهرة.
- 2- بيضون سعيد، توفيق. 1994، الاقتصاد السياسي الحديث: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط 3، بيروت.
- 3- بن آشنهو، عبد اللطيف. 1979، تكون التخلف في الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.
- 4- زرهوني، الطاهر. 1993، التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال: موقم للنشر، الجزائر.
- 5- زهران، حامد. 1977، علم نفس النمو: عالم الكتب، ط 4، القاهرة.
- 6- عدي، الهواري. 1983، الاستعمار الفرنسي في الجزائر (سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي ما بين 1830-1960): ترجمة: جوزيف عبد الله، دار الحدائث للطباعة والنشر، لبنان.
- 7- فرح سعيد، محمد. 1993، الطفولة والثقافة والمجتمع، منشأة المعارف، الإسكندرية.
- 8- مانع، علي. 1996، جنوح الأحداث والتغيير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة: ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر.
- 9- محمد الزيات، كمال. 2001، علم الاجتماع المهني، الأسس النظرية والمنهجية: دار غريب للطباعة، والنشر والتوزيع، القاهرة.
- 10- مصطفى علا، و، كريم عزت. 1996، عمل الأطفال في منشآت الصناعة الصغيرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.
- 11- وزارة التخطيط. 1980، منشورات إحصائية، الجزائر.
- 12- وزارة العمل والحماية الاجتماعية. 2000، الندوة العلمية حول "سوء معاملة الأطفال واستغلالهم غير المشروع"، معطيات حول الوضع في الجزائر، المفتشية العامة للعمل.
- 13-Boucharef, Kemmel.2004, le travail des enfants en Algérie : Alger.
- 14-FOREM.2005, Bulletin de l'observation des droits de l'enfant : Centre culturel d'Hussein dey –Alger- Numéro 2.
- 15-Ministère Ministère de la solidarité nationale et de la famille.
- 1999,Le travail de l'enfant en Algérie : Unicef , Alger

16-Ministère de la solidarité nationale et de la famille.1999 : **Guide des droits de l'enfant** : Alger.

17- Recueil des textes législatifs et réglementaires.2003, **code du travail**, 2^{ème} édition, Berti éditions, Alger.

18-Schlemmer, Bernard.1996, **L'enfant exploité** :Edition Karthala, Orston, Paris.